

العراق: خارطة لفهم الجماعات الدينية والقومية والطائفية

د. علي ظاهر الحمود

الملخص:

تميل الدراسات السياسية الى قولبة الواقع الاجتماعي وتنوعه الخلاق وغنى افراده بثقافتهم الزاخرة الى جماعات بسيطة، واختزال تعقيداته ضمن تعميمات تنكر تناقضات الافراد، مُلصقة اليهم اوصافا صافية في انتمائها الهوياتي، لتقوم بالتعبير عن سهولة السيطرة على تلك الهويات المتخيلة في عالم السياسة. وفي الواقع فإن تعبئة الاوصاف ضد الآخر المختلف اثنيا ودينيا وطائفيا، وتنميته عبر الاعلام والتعليم يشكل ابرز التحديات التي تواجه منطقة الشرق الاوسط ببلدانها الراسخة في عمق التاريخ، والتي كانت دوما منبعا للتنوع العقائدي والتعدد الهوياتي والفكري.

وفي العراق اذ مال الساسة منذ تأسيسه المعاصر مطلع القرن العشرين الى اصفاء صبغة قومية او مذهبية على الحكم والسرديات الكبرى التي شكلت الهوية الوطنية مذاك، اصبحت ذات الهويات فيه مهددة بالانفصال والتباعد بعد ما جرى من تراكم التاريخ واحداث اسهمت فيه قوى عالمية بعد عام ٢٠٠٣م.

الدراسة الآتية تشير الى تنوع الجماعات العراقية، وبذات الوقت تداخلها وتناقضها. فالعراق رسميا يتكون من قوميتين كبيرتين هما العربية والكردية، تضم الاولى جماعة عربية شيعية، واخرى عربية سنية، فيما تضم الثانية اكرادا شيعية واخرين سنة فيما يدين بعضهم بالديانة الازيدية. وفي العراق اديان مسيحية وبهائية وكاكائية، واقلية قومية مثل التركمان والشبك، واقلية اخرى تطمح ان تكون اثنية معترف بها مثل السود. وفي كل جماعة اقلية او جماعة اثنية كبرى تقاطعات مذهبية واخرى في التوجهات السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية. وكل الجماعات المتنوعة اثنيا ودينيا ومذهبيا يمكن ان تتوحد في توجهات سياسية عابرة للانتماءات مثلما شهد التاريخ القريب للعراق المعاصر.

مقدمة:

يميل الباحثون إلى إرجاع تاريخ العراق إلى أعماقٍ تمتدُّ إلى الألف الخامس قبل الميلاد. وقد عُرفت المناطق الجنوبية الفاصلة بين بغداد الحالية إلى الحلة، ببلاد (أكد) في حين شكَّلت المناطق الجنوبية الأخرى بلاد سومر^(١). وتوحدت هذه البلاد في عهد الملك سرجون الأكدي (٢٣٧١-٢٣١٦ ق.م) تحت عنوان "بلاد سومر وبلاد أكد"، إذ بقيت هذه التسمية سارية حتى عهود تاريخية متقدمة جدا. وفي الوقت ذاته تشير الوثائق التاريخية إلى أن مؤرخي بلاد الإغريق من اليونان والرومان كانوا يميلون إلى إطلاق اسم "بلاد ما بين النهرين" أو (ميزوبوتاميا Mesopotamia) على العراق. لكن الحقيقة أن تسمية "العراق" لم يشع استعمالها إلا في العهد الساساني (٢٢٧-٦٣٦ م)، إذ شملت هذه التسمية المناطق الكائنة بين جنوبي بغداد و مياه الخليج،

^١ - ف.آ. بيلفسكي، أسرار بابل، ترجمة: رؤوف موسى الكاظمي، (بغداد، دار المأمون للترجمة والنشر، ٢٠٠٨)، ص ٩.

في حين أن المناطق الشمالية من بغداد امتداداً إلى الموصل الحالية كانت تسمى بـ"الجزيرة". ومن الملاحظ أن التسمية التاريخية للعراق القديم لم تتضمن المناطق الجبلية التي سكنتها أقوام آرية، أطلق عليهم تسمية (الكرد) فيما بعد. وعلى الأرجح فإن الهوية المميزة والموحدة للعراق - (من دون ذكر المناطق الجبلية الكردية) - لم تتبلور إلا في فترات متقطعة، كان أبرزها حكم السومريين ثم الأكديين ثم الآشوريين، على الرغم من أن كل هذه الفترات كانت عبارة عن اتفاقيات واتحادات هشة لمدن/دول صغيرة حكمتها أقوام مختلفة عرقياً وثقافياً. وما عدا ذلك فإن أرض العراق ومنذ القَدَمِ ميّزتها القدرة على الانقسامات و استقطاب الصراعات والحروب والغزوات بين الإمبراطوريات، ولم تنته قدرة هذه البلاد على جلب الصراع إلا عند القرن السابع بعد الميلاد، إذ كان الفتح الإسلامي الذي وحد البلاد من جهة، وكان سبباً لظهور العديد من الحركات الاحتجاجية، والمتمردة، والعصية على الحكم من جهة أخرى. واستمر الحال في العراق تحت الحكم العربي الإسلامي لحين سقوطه على يد المغول عام (١٢٥٨م) إذ كان ذلك إيذاناً بحكم جديد تحت سلطة أقوام فارسية مختلفة ولما يقرب من ثلاثة قرون. وانتهت هذه الحقبة أيضاً بعد دخول العثمانيين إلى بغداد عام (١٥٣٤م) والذين حكموا البلاد نحو أربعة قرون. لكن هذه الفترة انتهت هي الأخرى بغزو جديد كان بريطاني النكهة هذه المرّة، نجم عنه تأسيس العراق الحديث وبحدوده الجيوسياسية الحالية عام (١٩٢١م) وفقاً لاتفاقيات جمعت القوى الكولونيالية الكبرى آنذاك^(١).

وتميز جميع الحقب التاريخية التي مرت على العراق تنوع الشعوب والقبائل والاديان والمذاهب والاثنيات التي مرّت وسكنت على هذه الأرض، مشكّلة أعرق التنوعات وأشدها تعقيداً من حيث العمق الثقافي والحضاري وتعقيد العلاقة فيما بينها.

ويمكن الإشارة إلى الجماعات العراقية المختلفة ضمن ما يلي:

أولاً: عرب العراق

يدين أغلب عرب العراق بالديانة الإسلامية ويتوزعون مذهبياً إلى إمامية اثني عشرية، وسنة حنفية وشافعية، مع وجود عرب بنسبٍ قليلةٍ يعتنقون ديانات أخرى من غير الإسلام مثل المسيحية والصابئة واليهودية والبهائية^(٢).

وينتشر العرب في معظم مناطق العراق، بدءاً من بعض محافظات شمال العراق كالموصل وصلاح الدين وكركوك، بجوار الأكراد والتركمان، ونزولاً إلى امتداد وسط وغرب وشرق

^١ - للمزيد ينظر: د. طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج ١، (بيروت، دار الوراق، ٢٠٠٩). وأيضاً ينظر: د. غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ط ٣، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٢٥-٣٩.

^٢ - رشيد الخيون، المجتمع العراقي تراث التسامح والتكراه، (بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص ٤٤-٤٨.

وجنوب العراق. ومن ناحية الجغرافيا الطبيعية تمثل مناطقهم إقليمياً مؤلفاً من سهول ووديان مروية تقع على جانبي نهري دجلة والفرات، ومن مستنقعات وأهوار بالقرب من نقطة التقاء نهري دجلة والفرات في جنوب العراق.^(١)

ويسود اتفاق بين الباحثين والمتخصصين بالشأن العراقي على دقة إحصاء عام ١٩٤٧م ومرجعته العلمية، إذ ظهر فيه أن مجموع سكان العراق كان يقدر بـ ٤ ملايين و ٥٦٤ ألف نسمة (٩٣,٣% مسلمون و ٦,٧% غير مسلمون، وبحسب بياناته أيضاً بلغ عدد نفوس العرب في العراق (٣,٢٤٤,٠٠٠) نسمة من مجموع السكان، أي ما نسبته (٧١,١%)، رغم ذلك فإن الإحصاء استثنى (١٧٠,٠٠٠) نسمة من قبائل البدو الرحل الذين يشكلون بمعظمهم قبائل عربية، وإذا ما جرى احتساب عددهم يبلغ نفوس عرب العراق (٣,٤١٤,٠٠٠) أي ما نسبته (٧٢,١%) من مجموع السكان البالغ عددهم (٤,٧٣٤,٠٠٠) نسمة.^(٢)

ولم يتم إجراء إحصاء عام حديث للسكان لأسباب عدة، منها ما هو فني أو أممي أو سياسي، إذ مضى على آخر إحصاء عام للسكان ما يزيد عن عشرين عاماً، أي منذ العام ١٩٩٧م. وكان إحصاء السكان لعام ١٩٩٧م يقتصر على خمسة عشر محافظة، أي من دون محافظات الحكم الذاتي آنذاك بحسب المسمى في حينها، والتي تسمى اليوم بمحافظات إقليم كردستان.

وبحسب آخر التقديرات يؤلف عرب العراق اليوم كبرى المجموعات الإثنية بنسبة (٧٧-٨٠%) من مجموع سكان العراق ككل، ومن عرب العراق يشكل العرب الشيعة (٧٥%) من مجموع السكان العرب، وهم يؤلفون (٦٠%) من مجموع سكان العراق. ومع كونهم يتمركزون بصورة رئيسة في الجنوب، إلا أن العرب الشيعة يشكلون الغالبية في بغداد ولديهم تجمعات ملحوظة في أغلب أجزاء البلد. في حين يكون العرب السنة نحو (٢٥%) من السكان العرب للعراق، كما يشكلون نحو (٢٠%) من مجمل سكان العراق. ويتركز العرب السنة جغرافياً في وسط وشمال غرب العراق، وهناك محافظتان فقط يسود فيهما العرب السنة بشكل ساحق، هما الأنبار وصلاح الدين، أما المحافظات الأخرى التي يشكلون فيها قوة عديداً مهمة فهي محافظات نينوى وبغداد وديالى وكروك.^(٣) كما ان لهم تجمعات في محافظات الوسط والجنوب.

١- العرب الشيعة

نشأ المذهب الشيعي على ارض العراق، حيث وقعت الاحداث الحاسمة في التاريخ الشيعي. فكان التشيع ظاهرة عربية مثل الإسلام نفسه، ولم تزل اللغة العربية هي اللغة الوحيدة المعتمدة من قبل علماء الشيعة في جميع ارجاء العالم.

ويشكل (الإمامية الاثنا عشرية) اغلبية العرب الشيعة في العراق، اذ ان لا احصائيات حقيقية عن مذاهب شيعية اخرى مثل الاسماعيلية او الزيدية. وككل جماعة اثنية او مذهبية فإن الشيعة ليسوا كتلة مترابطة ومتجانسة. فالجماعة الشيعية في العراق -مثل سائر الجماعات - منقسمة من الناحية الاقتصادية والمكانة الاجتماعية الى فئات ارستقراطية تعتمد رأس المال واخرى وسطى ودينا. كما تنشطر هذه الجماعة الى تكوينات حضرية وريفية وبدوية. وكذلك تنقسم انتماءات احزابهم السياسية وتوجهاتهم الدينية من حيث إتباع المرجعيات. كما ان ما بعد ٢٠٠٣م شهد انقسام الجماعة الى داخل وخارج، من حيث معيار التواجد في العراق قبل سقوط النظام ببغداد. وكل هذه الفئات يمكن ان تنشطر الى مصالح لا تنتهي، تحدها الاتجاهات الفردية لكل فرد من افراد الجماعة.

^١ - حنّا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، الكتاب الأول، ٢، ترجمة عفيف الرزاز، (بيروت- مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٥)، ص ٥٧.

^٢ - مصدر سابق، ص ٦٠.

^٣ - شيركو كرمانيج، الهوية والأمة في العراق، ترجمة عوف عبد الرحمن، (أربيل- دار آراس للطباعة والنشر بالاشتراك مع دار الساقى، ٢٠١٥)، ص ٢٣.

دينيا يتبع الغالبية الشيعية في العراق مرجعية السيد علي السيستاني في النجف، وهو المرجع الاعلى بين اربع مرجعيات دينية هناك تتمثل بالشيخ محمد اسحاق الفياض، والسيد محمد سعيد الحكيم، والشيخ بشير النجفي.^(١)

والسيد علي السيستاني (مواليد ١٩٣٠م) ابرز علماء الشيعة في العصر الراهن، وهو المرجع الاعلى الذي اضطر بعد عام ٢٠٠٣م الى التعامل مع ملف السياسة في العراق في ظروف بالغة الحساسية. فمن جهة كان على السيستاني التجاوب مع ضغوط الشارع الشيعي والقادة السياسيين الباحثين عن شرعية عملهم، ومن جهة اخرى كان عليه التعامل مع ما آمن به من نظرية سياسية فقهية، دعت الى ان يتجنب الدخول في تفاصيل السياسة.

تمثل رؤية السيستاني اتجاهها وسطيا بين نظرية (ولاية الفقيه المطلقة) لزعيم ايران الراحل السيد الخميني التي بسطت يد الفقيه في الشأن السياسي العام، وبين نظريات اخرى دعت الى الانسحاب من الحياة العامة بشكل كامل، الا في ممارسة ما امره الشرع مباشرة ودرج الفقهاء على تأديتها منذ غابر الايام.

ويرفض السيستاني أي شكل من اشكال الحكومة الدينية اذ اكد دوما بأن المشروعية هي تلك التي يحددها الشعب، الذي يحدد بدوره هوية البلاد -هوية عربية او اسلامية- وشكل تكوينها السياسي، من خلال انتخابات حرة ومباشرة^(٢). لكن السيستاني في بياناته وفتاواه اللاحقة اشار الى ضرورة ان تحترم الحكومة المنتخبة دين الأغلبية وتأخذ بقيمه ولا تخالف ثوابت احكامه^(٣)، الا انه جدد رفضه لأي شكل من اشكال الحكومة الدينية على غرار ما في ايران^(٤).

ويحذر السيستاني من التشكيك بولاء الشيعة لأوطانهم، وهو اسلوب اتبعته الحكومات العراقية قبل ٢٠٠٣م، وايضا البعض من الحكومات العربية في ابعاد مواطنيها الشيعة عن استحقاقات الحكم والمواطنة لأوطانهم^(٥). ولم يتوان المرجع الاعلى عن الرد عبر ممثله في خطبة جمعة على تصريحات إيرانية تعتبر العراق جزءا من هوية ذلك البلد، حيث جاء في رد المرجعية: "إننا نعزّز بوطننا وبهويتنا وباستقلالنا وسيادتنا، وإذا كُنّا نرحب بأية مساعدة تقدّم لنا اليوم من إخواننا وأصدقائنا في محاربة الإرهابيين ونشكرهم عليها فإن ذلك لا يعني في حال من الأحوال بأنه يمكن أن نغض الطرف عن هويتنا واستقلالنا، ولا يمكن أن نكون جزءاً من أية تصورات خاطئة في أذهان بعض مسؤولين هنا أو هناك"^(٦).

سياسيا تنتوع اتجاهات الشيعة الى قومية وليبرالية و اسلامية. فالشيعة كانوا من مؤسسي الاحزاب الكبرى مثل الحزب الشيوعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، كما ان لهم احزابا وتيارات مختلفة في توجهاتها مثل حزب الدعوة الاسلامية، والمجلس الاعلى الاسلامي العراقي، وحزب الفضيلة، والتيار الصدري.

^١ - يشير لقب (السيد) في المذهب الشيعي الى انحدار الشخص من سلالة الامام علي بن ابي طالب، ويتميز هؤلاء بارتداء العمامة السوداء. اما (الشيخ) فيشير الى الدلالة على ان الشخص متمرس في العلوم الدينية من دون نسب يربطه بسلالة علي بن ابي طالب. ويتميز هؤلاء بارتداء العمامة البيضاء.

^٢ - حامد الخفاف (اعداد)، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، (بيروت، دار المؤرخ العربي، ٢٠١٠)، ط٢، ص٢٨.

^٣ - المصدر نفسه، ص٣٠، والوثيقة رقم ٢٥ ص٥١، والوثيقة رقم ٢٦ ص٥٣،

^٤ - في استفتاء تقدمت به جريدة الاقتصاد اليابانية الى السيد السيستاني سألت الصحيفة ما نصه: "ما هو رأيكم بالحكم الجديد في العراق؟ هل تؤيدون الحكم الإسلامي؟ هل تحبون ان تكون دولة العراق مثل دولة ايران الاسلامية؟" وكان الجواب: "اما تشكيل حكومة دينية على اساس فكرة ولاية الفقيه المطلقة فليس واردا، ولكن يفترض بالحكم الجديد ان يحترم الدين الاسلامي الذي هو دين أغلبية الشعب العراقي ولا يقرّ ما يخالف تعاليم الاسلام."، ينظر: المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٢٢ ص٤٥. وايضا، الوثيقة رقم ٥٣ ص٩٨-١٠٠.

^٥ - ينظر: رسالة السيستاني الى الرئيس المصري محمد حسني مبارك في ٩-٦-٢٠٠٦ والمنشورة نسخة منها في: المصدر نفسه، الوثيقة رقم ٨٧ ص١٤٩.

^٦ - فيديو مصور لخطبة صلاة الجمعة في كربلاء يوم ١٣/٣/٢٠١٥ والتي القاها السيد احمد الصافي وكيل السيد السيستاني، على الرابط: <http://imamhussain.org/fri/82vie.html>

ويعد حزب الدعوة الإسلامية من أعرق الأحزاب الشيعية في العراق الذي تأسس في ١٩٥٨م، على يد المرجع الديني محمد باقر الصدر، وهو لم يؤمن بنظرية ولاية الفقيه، إلا أنه كان يبحث عن شكل من أشكال تديين المجتمع قبل أن يقدم على يد نظام صدام في ١٩٨٠م. وهذه الرؤية الفقهية لحزب الدعوة لمكانة رجال الدين في السياسة تسببت بالكثير من الاحتكاكات مع النظام الإيراني أيام تواجد هذا الحزب في المنفى. وتعرض الحزب إلى مضايقات عديدة من الحكومة الإيرانية منها منعه من العمل العسكري ضد نظام صدام انطلاقاً من الأراضي الإيرانية، (على العكس من المجلس الأعلى الإسلامي والأحزاب الكردية)، وتشجيع انشقاق عدد من أعضائه وتأسيسهم (حزب الدعوة الإسلامية – تنظيم العراق)، وغيرها من المحاولات.

ويقود حزب الدعوة الإسلامية حالياً أمينه العام نوري المالكي الذي تولى رئاسة وزراء العراق لدورتين (٢٠٠٦م-٢٠١٤م). كما أن حزب الدعوة تولى زعامة ائتلاف دولة القانون في انتخاباتي ٢٠١٠م و٢٠١٤م، حصل في الأولى على ٨٩ مقعداً، فيما حصل في الثانية ٩٢ مقعداً. ويتألف ائتلاف دولة القانون من عدد من الأحزاب والتجمعات إضافة إلى حزب الدعوة الإسلامية، منها: (حزب الدعوة الإسلامية – تنظيم العراق، وائتلاف الإصلاح، تجمع الكفاءات والجماهير، كتلة مستقلون، الاتحاد الإسلامي لترجمان العراق، المجلس الوطني لشيوخ واعيان العراق، تجمع الوفاء لبلاد الرافدين، وشخصيات مستقلة وشيوخ عشائر، .. الخ).

ويمكن اعتبار المجلس الأعلى الإسلامي العراقي بقيادة السيد عمار الحكيم، ثاني أهم الأحزاب الشيعية في العراق. ودعمت إيران تأسيس المجلس الأعلى الذي ترأسه السيد محمد باقر الحكيم عام ١٩٨٠م -قتل بتفجير سيارة مفخخة في النجف عام ٢٠٠٣م)-، ثم تولى قيادته أخوه السيد عبد العزيز الحكيم (توفي بمرض السرطان عام ٢٠٠٩م)، ثم تولى قيادة المجلس ابنه السيد عمار الحكيم. وكان المجلس عند تأسيسه حتى مقتل زعيمه عام ٢٠٠٣م يتبنى نظرية ولاية الفقيه، التي تؤثر إلى تبعية المجلس للقيادة الدينية في إيران. لكن الأمر تغير بعد ذلك ليتبنى المجلس الأعلى رؤية المرجعية العليا في النجف دينياً وسياسياً، على الرغم من الموقف المتحفظ للأخيرة حيال مواقف المجلس الأعلى وتصرفات قيادته.

وقاد المجلس الأعلى (التحالف الوطني العراقي) في انتخابات عام ٢٠١٤م، وحصل على ٦٩ مقعد في مجلس النواب. ويتألف التحالف الوطني من عدد من الأحزاب والتجمعات إضافة إلى المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، منها: (كتلة الأحرار أو التيار الصدري، ومنظمة بدر، وحزب الفضيلة الإسلامي، وتيار الإصلاح الوطني، المؤتمر الوطني العراقي، وشخصيات مستقلة وشيوخ عشائر، .. الخ).

ويمكن اعتبار التيار الصدري أهم التشكيلات السياسية الشيعية في الداخل، إذ لم يسبق لقيادته العمل السياسي خارج العراق، قبل ٢٠٠٣م. ويقود التيار الصدري السيد مقتدى الصدر، وهو من أبناء المرجع الديني محمد صادق الصدر، الذي قتل على يد نظام صدام عام ١٩٩٩م. وكان المرجع محمد صادق الصدر المعروف باسم (الصدر الثاني) قد أدخل مفاهيم جديدة إلى السرديات الشيعية مثل المرجعية الناطقة مقابل المرجعية الساكنة - (تعريضاً ربما بصمت الحوزة الدينية بقيادة السيستاني وامتناعها عن التدخل في الشأن العام)-، وسعيه لترسيخ مفهوم الطاعة من خلال دوره التعبوي وترديد شعارات دينية ذات مضامين احتجاجية مثل (نعم نعم للإسلام.. نعم نعم للمذهب.. نعم نعم للحوزة.. كلا كلا يا شيطان) كل ذلك أهله لتكوين حركة جماهيرية واسعة ضمت الفقراء والطبقات المحرومة والمهمشة في الأرياف والقصبات وضواحي المدن. وكانت حركة الصدر بنهاية التسعينيات تعبيراً عن حرمان شيعي طويل أنتجته سياسات التمييز الطائفي والعراقي في العراق^(١). وبعد سقوط نظام صدام تولى ابنه مقتدى الصدر قيادة حركة جماهيرية لم تتخذ معالم الحزب السياسي المتكامل حتى الآن، والتي عرفت بالتيار الصدري. ومعروف عن الصدر تذبذبه

^١ - د. فؤاد إبراهيم، الفقيه والدولة: الفكر السياسي الشيعي: بحث فقهي - تأريخي، (بيروت، دار المرئضى ودار الحلبي، ٢٠١٢)، ص ٥٩٦.

في اتخاذ المواقف السياسية، وشعبوية توجهاته، ولجؤه المستمر الى الشارع للاستعراض السياسي امام الخصوم. وأسس مقتدى الصدر ميليشيا (جيش المهدي) عقب سقوط نظام صدام عام ٢٠٠٣م، بهدف مقاومة الوجود الامريكي على الاراضي العراقية، الا ان جيش المهدي اتهم بارتكاب جرائم طائفية لا سيما بعد استهداف المراقدين الشيعية المقدسة في سامراء فبراير ٢٠٠٦م، وايضا وقف علنا بالصد من القوات النظامية العراقية في احداث البصرة عام ٢٠٠٨م، ما حدا بالصدر الى تجميد جيش المهدي وقادته حتى الان. لكن الصدر عاد واسس ميليشيا جديدة تحت عنوان "سرايا السلام" وهي احدى الميليشيات الفاعلة ضمن الحشد الشعبي الذي تأسس لاستعادة المناطق التي سقطت بيد داعش منتصف عام ٢٠١٤م. ويميل الشيعة القاطنون في ضواحي المدن والارياف من الطبقات المسحوقة اقتصاديا الى الولاء للتيار الصدري حيث حصل في انتخابات ٢٠١٤م على ٣٨ مقعدا نيابيا في مجلس النواب.

ويعد حزب الفضيلة الاسلامي رابع اهم الاحزاب الاسلامية الشيعية، وهو من الاحزاب التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣م. ويقود الحزب روحيا الشيخ محمد اليعقوبي، وهو مرجع ديني يسكن مدينة النجف. ودرس اليعقوبي على يد محمد صادق الصدر اذ يقتربان في الفهم حيال دور الفقيه في الحياة السياسية. ويركز حزب الفضيلة على عناصر محددة منها رفضه سياسي الخارج، وتولي مزدوجي الجنسية مهام عليا في الدولة، وايضا مطالب ذات طابع طائفي خاص، مثل المطالبة بالتصويت على قانون الاحوال الجعفري، الذي يطبق احكام الشريعة الاسلامية الشيعية ضمن قانون احوال خاص بالشيعة. وعلى الرغم من كل ذلك لم تنل مطالبات حزب الفضيلة اهتماما يذكر اذ كانت الاحزاب والقوى الشيعية ترفض مثل هذه المطالبات. وحصل حزب الفضيلة في انتخابات ٢٠١٤ على ٦ مقاعد في مجلس النواب.

٢- العرب السنة^(١)

ديموغرافيا يتوزع العرب السنة باغلبية مطلقة في محافظتي الانبار وصلاح الدين، ومحافظات اخرى ذات اغلبية كبيرة مثل الموصل، واخرى يمثلون فيها نسبة النصف او اقل مثل ديالى وكركوك وبغداد. اما في المحافظات الاخرى الوسطى والجنوبية فيعتبر العرب السنة اقلية محدودة.

وظهر العرب السنة في العراق بوصفهم جماعة ذات ثقل تاريخي واجتماعي وسياسي منذ تمصير بغداد على يد الخليفة العباسي المنصور في القرن الثامن الميلادي. وما عدا فترات متقطعة في تاريخ بغداد، بقي العرب السنة العصب الرئيس للحكم في مقابل المذهب الشيعي المعارض.

وينحدر العرب السنة من الجزيرة العربية وهي قبائل كبرى انتشرت في عموم مناطق البلاد، الا ان من النادر ان بقيت على مذهبها السني الصافي، اذ ان العديد منها انقسم مذهبيا، بفعل تحول تشعبات تلك القبائل الى المذهب الشيعي.

ومن القبائل العربية السنية الكبرى قبيلة شمر، والزوبع، والدليم، والجنابيين، والعبيد، والعزة، والجبور، والعشرات من العشائر الصغيرة الاخرى التي تنتشر في عموم مناطق البلاد.

وتضم المناطق ذات الاغلبية العربية السنية على نحو ٢٠% من احتياطي العراق من الثروات النفطية، واكثر من ذلك في مجال الغاز، كما انها تضم اهم مشاريع الاروائية والسدود مثل (سد الموصل، وسد حديثة، وسدة الفلوجة، وناظم الثرثار)، والمشاريع الاقتصادية الاستراتيجية مثل

^١ - أدين بالشكر والعرفان في استقاء الكثير من المعلومات الواردة في هذه الفقرة - (العرب السنة) - من المسؤولين والباحثين والزملاء كل من: المتحدث باسم دار الافتاء العام الدكتور الشيخ عامر البياتي، والباحث في الشؤون الاستراتيجية والامنية الدكتور هشام الهاشمي، والباحث السوسولوجي الدكتور احمد قاسم مفتن، والباحث الانثروبولوجي علاء حميد ادريس، والباحث في الشؤون السياسية محمد الهاشمي، والباحث الدكتور مصطفى حامد.

شركة الادوية في سامراء، ومصفى بيجي، ومصنع السكر في الموصل، ومعمل الكبريت في المشراق، ومصنعي الفوسفات والزجاج في الانبار.

دينيا كان لأهل السنة والجماعة شأن كبير في الدولة العراقية منذ تأسيسها في العشرينيات من القرن الماضي. وكان علماء السنة في طليعة المشاركين في الثورات والمعارك ضد الانكليز، وايضا في مقدمة المشاركين في الاحتجاجات الشعبية في الاربعينيات والخمسينيات. وحدث أن اعتقل العديد منهم، مثل العلامة محمد بهجة الأثري الذي سجن ثلاث سنوات في احداث الوثبة عام ١٩٤٨م والشيخ محمد محمود الصواف والعلامة بشير الصقال في احداث اخرى في الخمسينيات.

وخلال عهد البعث منعت الحركات الاسلامية كما تقوضت النشاطات والمؤسسات الدينية، اذ تم دمج كل ذلك في مؤسسة حكومية هي وزارة الاوقاف والشؤون الدينية في منتصف السبعينيات. وبذلك عطلت المدارس الاسلامية والكليات الدينية والغيث مؤسسة الإفتاء. كما ان عهد البعث شهد اعدام العديد من علماء اهل السنة منهم الشيخ عبد العزيز البدري والشيخ محمود ابو سعدة فيما اضطر اخرون كثر للهجرة خارج العراق منهم الدكتور طه جابر العلواني والدكتور حسين الجبوري والشيخ احمد حسن الطه وآخرون^(١).

وبشكل عام ينقسم اهل السنة والجماعة في العراق الى تيارات معتدلة وسلفية وصوفية واخوانية. ويشكل اغلبية السنة من المعتدلين الذين يعودون بفتاواهم وشؤونهم الدينية الى العلامة الشيخ احمد حسن الطه وهو يرأس حاليا المجمع الفقهي العراقي المؤسسة المستقلة المدعومة ماليا من قبل ميزانية الدولة العراقية.

ويعود الصوفية في العراق الى الشيخ محمود العيساوي الذي يتولى ادارة وامامة الصلاة في جامع ومرقد الشيخ عبد القادر الكيلاني.

اما السلفيون فيعودون بفتاواهم الى دار الإفتاء العام الذي يرأسه الشيخ مهدي بن احمد الصميدعي.

ولاهل السنة والجماعة في العراق مؤسسة رسمية تابعة للحكومة العراقية هي ديوان الوقف السني، الذي يتولى مسؤولية ادارة المساجد واملاك واوقاف اهل السنة والجماعة في العراق. ويرأس الديوان حاليا الشيخ عبد اللطيف الهميم، حيث يتم تعيينه من قبل رئيس الوزراء بالتشاور مع المرجعيات الدينية والسياسية السنية. ويقوم ديوان الوقف السني بدعم المؤسسات والمراد المقدسة السنية مثل دار الافتاء العام وجامع ومرقد الامام ابو حنيفة النعمان وجامع ومرقد الشيخ عبد القادر الكيلاني.

وقد عادت جميع هذه المؤسسات الدينية الى الحياة بعد سقوط نظام صدام عام ٢٠٠٣م حيث تمكن اهل السنة والجماعة كما غيرهم من الجماعات الدينية العراقية من ممارسة نشاطهم الحر، الا ان المرجعيات الدينية السنية أبدت تشبها وانقساما كبيرا تمثل بالانشقاقات والتناقضات في مواقفها. فبعد تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣م تأسست "هيئة الإفتاء العام"، الا انها سرعان ما انشقت الى توجّهين مختلفين: الاول قاده الشيخ حارث الضاري (توفي في مارس ٢٠١٥م) الذي اسس "هيئة علماء المسلمين". وتبنت الهيئة خطأ سياسيا حادا تجاه التغييرات السياسية اذ دعمت الجماعات المسلحة الرافضة للنظام السياسي، وحرّمت المشاركة في الانتخابات، ورفضت الدستور العراقي الدائم والنظام المنبثق عنه، ما عرّض الهيئة ورموزها لملاحقة السلطات العراقية حتى اضطر اعضاء الهيئة الى الاستقرار خارج البلاد. اما التوجه الثاني فهو الذي اسس "دار الإفتاء العام" الذي فضّل ان ينحو توجهها سياسيا مسائرا للتغييرات، وهو يعمل في هذا الطريق حتى الان.

كما ان الشيخ رافع الرفاعي اختير مفتيا للديار العراقية وهو منصب تقليدي في العراق، محفور في الذاكرة العراقية بأسماء كبيرة مثل العلامة عبد الكريم المدرس والشيخ عبد القادر الفضلي وغيرهم.

^١ - د. سلمان الظفيري، "اهل السنة والجماعة في العراق"، مجلة الغرباء، (حزيران ٢٠٠٧م).

وفضلا عن كل ذلك فإن الاتجاه الاخواني الذي يقوده الحزب الاسلامي العراقي لديه ايضا مرجعيته الدينية، فيما تتبع فئات من المجتمع السني الطريقة النقشبندية، والطريقة الكسنزانية وفكر الامام محمد بن عبد الوهاب. وكل هذه الاتجاهات تعكس تعددا يصل حد الانقسام في المرجعيات الدينية في اوساط اهل السنة والجماعة في العراق، بفعل المنحى السياسي بدرجة اساس، واختلاف المنحى الفكري والفقهية، او الشكل الاداري للمؤسسة الدينية وطبيعة ارتباطاتها بدرجات اخرى.

اما سياسيا فما يزال تمثل العرب السنة يخضع لكثير من المتغيرات في الاتجاهات والاحزاب والكتل الممثلة. فقد حصل العرب السنة عبر ممثلهم (جبهة التوافق العراقية) على ٤٤ مقعدا في انتخابات الدورة الاولى للبرلمان العراقي عام ٢٠٠٦م من اصل ٢٧٥ مقعدا. وضمت قائمة جبهة التوافق ثلاثة تنظيمات عربية سنية رئيسة هي الحزب الاسلامي العراقي بقيادة طارق الهاشمي، ومؤتمر اهل العراق بقيادة عدنان الدليمي، ومجلس الحوار الوطني برئاسة الشيخ خلف العليان. كما العرب السنة اضافة الى ذلك على عدد محدود من المقاعد الاخرى ضمن قائمة (العراقية الوطنية) العلمانية.

اما في عام ٢٠١٠م فقد تحالفت القوى العلمانية القومية مثل حركة الوفاق الوطني برئاسة اياد علاوي مع القوى العربية السنية لتشكل القائمة العراقية التي حصلت على ٩١ مقعدا في مجلس النواب من اصل ٣٢٥ مقعدا، اي اكثر من ضعف ما حصلت عليه جبهة التوافق في الانتخابات السابقة، وهو ما عكس تحولا سياسيا عربيا سنيا نحو المشاركة في الحياة السياسية بعد اعوام من مقاطعتها عقب سقوط نظام صدام عام ٢٠٠٣م. وكانت القائمة العراقية تتألف من قوى سنية هي كل من حركة تجديد برئاسة طارق الهاشمي، وتجمع عراقيون الوطني برئاسة اسامة النجيفي، وقائمة الحل برئاسة جمال الكربولي وتجمع المستقبل الوطني برئاسة رافع العيساوي، وجبهة الحوار الوطني برئاسة صالح المطلك، والجبهة التركمانية العراقية برئاسة ارشد الصالحي، وشخصيات عشائرية ووطنية مستقلة.

اما في انتخابات الدورة الثالثة عام ٢٠١٤م فقد تفرق العرب السنة في العشرات من القوائم، أهم من فاز منها: ائتلاف متحدون للإصلاح برئاسة اسامة النجيفي، وائتلاف العربية برئاسة صالح المطلك، وديالى هويتنا برئاسة سليم الجبوري، وائتلاف وحدة ابناء العراق برئاسة سعدون الدليمي، وقوائم اخرى صغيرة. اضافة الى هذه القوائم فقد اختير عدد مهم من العرب السنة ضمن قوائم علمانية قومية، و علمانية ليبرالية مثل قائمة ائتلاف الوطنية برئاسة اياد علاوي وقوائم اخرى. وقد التحق اياد علاوي بالقوى العربية السنية ضمن كتلة نيابية سميت باتحاد القوى العراقية في مجلس النواب بدورته الحالية.

وبشكل عام كانت مطالب العرب السنة في العملية السياسية تتخلص بتعديل الدستور، والعفو عن المعتقلين، وايقاف المدامات والحملة العسكرية، وتحقيق التوازن في التعيينات والمؤسسات العامة، والحد من النفوذ الايراني، والتوجه السياسي نحو الدول العربية بتحالفاتها واستحقاقاتها، وغير ذلك من مطالب.

ورغم كل ما تقدم فإن الحقيقة الكبرى هي ان العرب السنة لم يجمعوا على تأييد النظام السياسي الجديد بعد عام ٢٠٠٣م، اذا ان قوى سياسية غير مشاركة في العملية السياسية وفصائل مسلحة مؤثرة ذات خلفيات واهداف ومناطق نفوذ وتحالفات متنوعة او حتى متضاربة، تنشط في المناطق العربية السنية.

ويمكن تصنيف الفصائل السنية المسلحة بـ(المعتدلة والمتطرفة) وفقا لقبولها المبدئي بالعملية السياسية من عدمه، او وفقا لدعوتها الى إنشاء دولة اسلامية من عدمها.

ووفقا لكل تصنيف، يمكن ان نجد العديد من الفصائل التي لها مواقف متضاربة، فمثلا الجيش الاسلامي، يؤمن بالعملية السياسية، لكنه على استعداد لاستهداف القوات الامنية النظامية اينما وجدوا. او جيش رجال الطريقة النقشبندية، لا يؤمن بالعملية السياسية لكنه يدعم قوائم علاوي والمطلق والكربولي في السر.

وعلى الرغم من كل ذلك، وإذا ما أخذنا معياري (التكفير، والقبول المبدئي بالعملية السياسية) فستكون حينئذ (انصار الاسلام، وجيش ابي بكر الصديق)، مصنفة ضمن اقصى يمين الفصائل العربية السنية، فيما تكون باقي الفصائل ضمن ما يمكن تسميتها بالـ"معتدلة". ويمكن تعداد هذه الفصائل المعتدلة وفقا للآتي:

- ابناء العشائر (صحوة العشائر القديمة)، وهي تنظيمات مختلفة تأسست بنهاية ٢٠٠٥م، حتى نهاية ٢٠٠٨م، وقادها الشيخ عبد الستار ابو ريشة، وقد تم دمج اغلبها في المؤسسات الرسمية، كما ان قادتها شاركوا في الانتخابات المختلفة وحصلوا على مكاسب سياسية.
- ابناء العشائر (صحوة العشائر الجديدة)، وهي تنظيمات تأسست منذ منتصف عام ٢٠١٣م، اذ فشلت بشكل عام في تحقيق الاهداف المناطة بها، او تحقيق مكاسب سياسية. وقاد ابناء العشائر عدد من الشيوخ والشخصيات مثل الشيخ وسام الحردان ومجد الهائس وابو عزام.
- الفصائل السلفية، وهي انصار الاسلام، والجيش الاسلامي. وجيش المجاهدين. وجيش الفاتحين. وكتائب ابي بكر الصديق. وانصار السنة-الهيئة الشرعية.
- الفصائل الاخوانية، وابرزها كتائب ثورة العشرين. والجماعة الاسلامية للمقاومة العراقية (جامع). وحماس العراق. وفصائل التخويل (جبهة الجهاد والتغيير، جيش الراشدين، عصائب العراق الجهادية، جيش المجاهدين المرابطين، جيش الامام احمد بن حنبل).
- الفصائل البعثية: جيش رجال الطريقة النقشبندية.

ثانياً: أكراد العراق

من الثابت على ما يبدو من خلال البحوث والدراسات الأنثروبولوجية والأثنولوجية والتأريخية أن الكرد من أصل آري وأنهم قدموا إلى مناطق كردستان في عهد ما قبل التاريخ.^(١) إلا أن الإجماع على كون الأكراد جميعاً آريين تشوبه بعض الاعتراضات الموثقة من بعض الكتاب، ومن ضمنهم بعض الأكراد، إذ يؤكد هؤلاء على أن بعض القبائل الكردية هي في الأصل قبائل عربية، ويستشهدون لذلك بالإشارة إلى أن بعض القبائل الكردية ترجع في نسبها إلى النبي محمد كما في حالة البرزنجية^(٢) والداودية، على سبيل المثال لا الحصر. وتلغليل تلك الحالة يؤكدون أن بعض العوائل والشخصيات العلوية كانت قد تعرضت لضغوط واضطهاد سياسي شديد دفعها للجوء إلى كردستان وجبالها الحصينة واستقروا فيها، مما أدى إلى الاندماج مع الأكراد، وبمرور الزمن وتعاقب الأجيال جرى اكتساب كل الصفات التي يتصف بها الأكراد ومن ضمنها الشعور الإثني والانتماء للجماعة.^(٣)

يرى المؤرخ الكردي محمد أمين زكي أن الكرد يتكونون من شعبتين أساسيتين هما: أولاً: شعوب جبال زاكروس التي تشمل (لولو، كوتي، كورتي، جوتي، جودي، كاساي، سوباري، خالد، ميتاني، هوري أو حوري، نايري) وتمثل تلك الجماعات بمجملها الأصل الأقدم للأكراد.

١- أحمد تاج الدين، الأكراد: تاريخ شعب وقضية وطن، (القاهرة- الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠١)، ص ١٥.
٢- البرزنجية: من سلالة الحسين بن علي بن ابي طالب. للمزيد ينظر: يوسف اليان سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعرية، الجزء الأول، (قم- منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، ١٩٩١م)، ص ٥٥٩-٥٦٠. وحسين الحسيني الزرباطي، الوجيز في أنساب الأسر والعشائر الطالبية، (بغداد- بلا)، ص ٥٢.
٣- أ.د سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، (بيروت- الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥)، ص ١١-١٢.

ثانياً: الشعوب الهندو-أوربية التي هاجرت إلى كردستان في القرن العاشر قبل الميلاد وتضم الميديين والكاردوخيين. ومن امتزاج هذين الشعبين ظهر الشعب الكردي.^(١) ويخلص باسيل إلى نظريتين عن أصل الأكراد: ترى الأولى بأن أصلهم إيراني وأنهم رحلوا من القرن السابع قبل الميلاد من جنوب بحيرة أروميا نحو بوهتان. بينما ترى الثانية أنهم شعبٌ أصيل لا ينحدر من أصل إيراني إنما هم أنسباء للخلايين والجيورجيين والأرمن وقد استبدلوا لغتهم الأصلية باللغة الإيرانية. وتتفق النظريتان في بعض النقاط، فكلتاها تسلم بأن لغة الأكراد قد تأثرت شمالاً باللغة الأرمنية وباللغة المارديّة، إنما طغت عليها لغة القبائل الإيرانية في الجنوب فاعتنقها الأكراد نهائياً وهم يتكلمونها حتى اليوم.^(٢)

وتتفرع الإثنية الكردية من أربع جماعات هي: كرمانج وكوران ولور وكهله، وهم من أقدم الشعوب الآرية التي أقامت مدنية وأنشأت حضارة. واللغة الكردية بشكل عام لغة إيرانية، تنتمي إلى المجموعة الشمالية - الغربية، أو الجنوبية - الغربية^(٣) ضمن تلك العائلة. ويتكلم الأكراد لغة ترجع في أصلها إلى المجموعة الهندو-أوربية، وتستعمل الحروف العربية في الكتابة. وتحتوي اللغة الكردية على لهجتين (بهدينان) وتسمى الكرمانجية، والسورانية (الصورانية) والتي تسمى أحياناً (المكرية)، ويتحدث بها عدد أقل من الأولى لكنها تستعمل بشكل واسع في الأدب والكتابة، وانتشرت هذه اللهجة في السليمانية ومهاباد. وهناك لهجة ثالثة تسمى الزازا أو (الزوزا) إلا أن استعمالها ضيق جداً.^(٤)

إن التطور السريع للدراسات التي أجريت بشأن كردستان وأصل الأكراد ولغتهم في النصف الأول من القرن التاسع عشر، والمعلومات التي جمعت بشأن تاريخهم ولهجات لغتهم وانتشار قبائلهم ومعتقداتهم السابقة لدخولهم الإسلام الخ، فضلاً عن التطور الهائل الذي حدث في مختلف العلوم نتيجة الاكتشافات والتنقيبات والعثور على الكتابات المدونة في الآثار الباقية من الحضارات الشرقية القديمة، والتي عثر على جزء منها في أرض كردستان نفسها، كل تلك العوامل أسهمت في وجوب إعادة النظر بالأراء والنظريات السائدة عن كردستان القديمة. وهكذا وضعت من جديد مسألة أصل الكرد ولغتهم أمام الباحثين، فأسهم كبار علماء اللغة في ذلك الوقت من أمثال (روديجير) و (بوت) بمساعدة علم اللغات المقارن في دحض الفكرة القائلة باحتمال انحدار اللغة الكردية من الكلدانية، وأظهروا علاقتها باللغة الفارسية الحديثة واللغة الزندية التي هي لغة مشتركة بينهما. وبذلك ثبت علمياً، وبصورة نهائية، النظرية القائلة بانتماء اللغة الكردية إلى مجموعة اللغة الإيرانية.^(٥)

^١ - سلسلة رؤى وأفكار المؤتمر الوطني العراقي، **حلف الإقليم الرابع**، الحلقة الرابعة، (بغداد- إصدار مكتب الإشراف، ٢٠٠٨)، ص ٥٦.

^٢ - باسيل نيكيتين، **الكرد دراسة سوسولوجية وتاريخية**، ترجمة د. نوري طالباني، (سليمانية- مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٢٦.

^(٣) - لقد جرت العادة على القبول العام بالرأي القائل بأن اللغة الكردية هي لغة إيرانية شمالية- غربية. بيد أن **ماكززي** تحدى هذا الرأي وبيّن أن هناك عدداً قليلاً جداً من السمات اللغوية المشتركة التي تجمع اللهجات الكردية بعضها مع بعض، من جانب، وتفردتها، من جانب آخر، عن اللغات الإيرانية. وجادل ماكززي قائلاً إن الكردية الأصلية تختلف في عدد من الجوانب الأساسية اختلافاً بيناً عما نعرفه عن اللغة الميديّة، فالكردية تحتوي عنصراً إيرانياً جنوبياً - غربياً قوياً، في حين أن الميديّة لغة إيرانية شمالية- غربية، أما الزازائية والكورانية فتنتمیان إلى المجموعة الإيرانية الشمالية- الغربية، لذا يعتقد ماكززي أن العديد من الفوارق بين اللهجة الشمالية (الكرمانجية) واللهجة الجنوبية (السورانية) في الكردية الأصلية يمكن أن تفسر بفعل التأثير الكبير الذي مارسته الكورانية على السورانية. للمزيد ينظر: **مارتن فان بروينسن، الأكراد وبناء الأمة**، ترجمة فالح عبد الجبار، (بيروت- معهد الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص ١٢.

^٣ - **مارتن فان بروينسن، الأغا والشيخ والدولة: البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان**، الجزء الأول، ترجمة أمجد حسين، (بغداد- أربيل- بيروت، معهد الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ٦٢.

^٤ - أ.د سعد ناجي جواد، مصدر سابق، ص ١٢.

^٥ - باسيلي نيكيتين، مصدر سابق، ص ٤٧-٤٨.

ويرى أحد المختصين والباحثين في الشأن الكردي، أن جبال حمرين تمثل الحد الطبيعي الفاصل بين العراق العربي والعراق الكردي. كما يختزل المنطقة الكردية في العراق بأنها مناطق الشمال والشمال الشرقي،^(١) إذ يتركز سكن الأكراد جغرافياً في الوقت الراهن في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من العراق، في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية (الواقعة ضمن حدود محافظات إقليم كردستان العراق)، وقد جرى مؤخراً مصادقة برلمان إقليم كردستان وموافقته على تحويل قضاء حلبجة إلى محافظة، وبذلك أصبح عدد محافظات الإقليم أربع محافظات تتوزع إدارياً إلى عددٍ من الأفضية والنواحي التابعة لها. إلى جانب ذلك ينتشر الأكراد في العديد من الأفضية والنواحي التابعة لمحافظة العراق الأخرى كالموصل وكركوك وديالى وصلاح الدين وواسط. كما أن لهم تواجدا ملحوظا في العاصمة بغداد.

إن غالبية الأكراد هم مسلمون سنة، ينتمون إلى المذهب الشافعي من حيث تفاصيل الفرائض الدينية، إلا أن أعداداً غير قليلة أخرى من بينهم يعتنقون المذهب الشيعي الإثني عشري، شأنهم في ذلك شأن غالبية سكان جنوب العراق، ومن بينهم الأكراد الفيلية. وهناك من بين الأكراد من يدين بالأيزيدية، في حين أن الديانتين المسيحية واليهودية تحيا بين الأكراد أيضا. ويمكن أيضاً الإشارة إلى أن هناك أعداداً غير معروفة يدينون بالبهائية ديناً، ويتركزون بشكل أساس في مدينة السليمانية.

وكما يؤكد بروينسن أن في وسط الأكراد (كما في وسط أي جماعة إثنية أخرى) كتلة أساسية تنتمي انتماءً إثنيًا جازماً لا مرأى فيه إلى الكردية، وإن هذه الكتلة الأساسية محاطة بفئات طرفية يتميز انتماؤها إلى الكردية بالتأرجح والغموض، إذ لا تعد الهوية الكردية سوى واحدة من خيارات عدّة للانتماء. وهناك وعي جلي وسط الأكراد بأن مجتمعهم يمثل موزاييكاً تعترف معظم مكوناته بالانتماء إلى الكل. إن بعض مكوناته لا تعترف بقوة بذلك، وإن الحدود الفاصلة قد تتغير، لكن المجتمع سيظل على الدوام موزاييكياً.^(٢)

ومن المسائل التي ما يزال الخلاف حاداً بشأنها مسألة التعداد السكاني للأكراد، إذ من المعروف أن أغلب الإحصاءات يشوبها عدم الدقة، أما لعوائق فنية، أو لممارسات سياسية تمييزية مورست ضدهم، مما جعل أغلب الإحصاءات عن عددهم أو نسبتهم إلى مجموع السكان محل شك أو عرضه للتخمين ولأهواء وميول بعض الكتاب والباحثين.^(٣)

ويمثل الأكراد ثاني أكبر جماعة إثنية في العراق، إذ يشكلون نحو ١٧-٢٠% من سكان العراق.^(٤) بلغ عددهم (من دون الأكراد الفيلية) بحسب إحصاء السكان لعام ١٩٤٧م (٨٤٠,٠٠٠) نسمة، بنسبة (١٨,٤%) من مجموع السكان. في حين بلغ عدد الأكراد الفيلية لوحدهم (٣٠,٠٠٠) نسمة، بنسبة (٠,٦%). أي إن إجمالي عدد الأكراد في العراق لذات الإحصاء بلغ (٨٧٠,٠٠٠) نسمة، بنسبة (١٩%) من مجموع السكان.^(٥)

سياسياً ينشط الأكراد إلى أحزاب وتوجهات قومية و علمانية وإسلامية ويسارية متنوعة. وقد ضم الائتلاف الكردستاني في القائمة التي فازت بانتخابات عام ٢٠١٤م، العديد من القوى منها: (الجماعة الإسلامية الكردستانية ٣ نواب، الحركة الأيزيدية من أجل الإصلاح والتقدم نائب واحد، الحزب الديمقراطي الكردستاني ٢٥ نائباً، حركة كوران/التغيير ٩ نواب، الاتحاد الوطني الكردستاني ٢١ نائباً، ويه ككرتووي ئيسلامي كردستاني ٤ نواب).

ويشكل الحزب الديمقراطي الكردستاني أهم الأحزاب وأكبرها في كردستان العراق، ويقوده مسعود بارزاني نجل القائد الكردي الراحل الملا مصطفى البارزاني. ويعرف هذا الحزب بنفوذه في محافظة أربيل بشكل خاص، ودهوك والموصل بشكل أقل. ويشكل قيادات الحزب من ذوي

١- أحمد تاج الدين، مصدر سابق، ص ١١ و ١٢.

٢- المصدر نفسه، ص ٥٤ و ٩.

٣- المصدر نفسه، ص ١٣.

٤- شيركو كرماج، مصدر سابق، ص ٢٣.

٥- حنّا بطاطو، مصدر سابق، ص ٦٠.

عائلة البارزاني، اذ يؤلف هذا الحزب من عائلة البارزاني، وابناء عشيرة البارزانيين من الحزبيين والبيشمركة المناضلين ضمن دوائر مختلفة تصنع القرار في كردستان على مستوى الحزب والحكومة في الاقليم.

وانشق مجموعة من اليساريين بقيادة جلال طالباني في السبعينيات من القرن الماضي من حزب البارزاني، مشكلين الاتحاد الوطني الكردستاني الذي ينشط بشكل خاص في السليمانية وكركوك وديالى، وبمستويات اقل في محافظات دهوك واربيل والموصل.

وانشق نوشيروان مصطفى ومجموعة من القياديين من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني عام ٢٠٠٩م مشكلين حركة التغيير/كوران التي لقيت صدى واسعا من قبل الاوساط الشبابية في كردستان بوصفها حركة اصلاحية منفتحة، ومعارضة للحزبين الرئيسيين وسياساتهما في الاقليم.

عوامل التوتر والاحتكاك بين العرب والاكرد في العراق بعد ٢٠٠٣

يمكن الاشارة الى ان الاحتكاك ذات الطابع السياسي والاثني بين العرب والاكرد بدأ منذ تأسيس الدولة العراقية مطلع القرن العشرين. الا انه يمكن تلخيص اهم العوامل المؤدية الى التوتر السياسي بين العرب والاكرد بعد عام ٢٠٠٣م على النحو الآتي:

(١) الفيدرالية وتوزيع الصلاحيات بين المركز والاقليم:

كانت "الفيدرالية" وبلا أدنى شك المسألة الأكثر إثارة للخلاف في الحوارات السياسية بين العرب والاكرد لحظة كتابة الدستور الدائم للعراق (وما بعده أيضاً)، فضلاً عن تأسيس "الأقاليم" ومقدار السلطة الواجب منحها للحكومة المركزية، وحكومات الأقاليم والمحافظات غير المرتبطة بإقليم.^(١)

ولم تكن توجهات العرب والاكرد موحدة حيال صياغة المتضمنات الرئيسة للدستور، إذ ركزت مطالبات الاكرد الدستورية على الفيدرالية الإثنية، وتوزيع موارد النفط والغاز، التوافقية، ونوع معتدل من مدنية النظام مقابل إسلاميته، كما أنهم كانوا من داعمي الحريات العامة وحقوق المرأة. أما مطالبات العرب الشيعية فقد أنصبت على مفاهيم الأغلبية، ودور الإسلام، والأحوال الشخصية، وانقسموا في تأييدهم للفدرالية، وبدرجة أقل بشأن اللامركزية وازدواج الجنسية لكبار المسؤولين. في حين جاءت مطالبات العرب السنة مشحونة بمشاعر بدت واضحة حيال هوية الدولة العربية، رافضين تعددية النظام واجتثاث البعث واللامركزية وتوزيع الموارد، إلا أنهم لم يعارضوا الفدرالية الكردية من دون غيرها.^(٢)

ونهج دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥م على ذكر الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية بينما سكت عن صلاحيات الإقليم، وكما ورد في المادة (١١٠)^(٣)، لكنه نص أيضاً على

^١ - فيبي مار، **عراق ما بعد ٢٠٠٣**، ترجمة مصطفى نعمان، مراجعة إحسان عبد الهادي، (بغداد- دار المرتضى، ٢٠١٣)، ص ٦٩.

^٢ - مجموعة مؤلفين، **مأزق الدستور: نقد وتحليل**، فالح عبد الجبار، "متضادات الدستور الدائم"، (بغداد/بيروت- معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص ٨٠.

^(٣) - ذكر في المادة (١١٠) تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الآتية:

أولاً: رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وإبرامها ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية.

ثانياً: وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك إنشاء قوات مسلحة وإدارتها لتأمين حماية وضممان امن حدود العراق، والدفاع عنه.

ثالثاً: رسم السياسة المالية والكمركية وإصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الأقاليم والمحافظات في العراق ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وإنشاء بنك مركزي وإدارته.

رابعاً: تنظيم أمور المقاييس والمكاييل والأوزان.

خامساً: تنظيم أمور الجنسية والتجنس والإقامة وحق اللجوء السياسي.

اختصاصات مشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم، وأعطى الأولوية فيها لسلطات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما، بل أنه لم يكتف بالسكوت عن ذكر صلاحيات الأقاليم والمحافظات وإنما ذكر صراحة إن كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحيات الإقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وكما ذكر في المادة (١١٥).^(١)

وبذلك بدت صلاحيات الحكومة الاتحادية في العاصمة مثلومة مقارنة بصلاحيات الأقاليم التي بدت زيادة عن اللزوم. وتمثلت تلك الصلاحيات بإمكانية تمثيل الأقاليم في الخارج، وأيضاً صلاحياتها في فرض الكمارك، واستغلال الحقول المستقبلية للنفط، فضلاً عن مجالات التعليم. وأكثر من ذلك فإن الدستور يبيح للأقاليم بغلبة قانونها على قانون المركز في الصلاحيات المشتركة^(٢) مما يمثل مكمناً آخر لزعزعة الاستقرار وإرباك عمل الحكومة الاتحادية لتأدية مهامها على الصعيد الوطني.

ونصت المادة (١١٦) على أن يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية، ونصت المواد (١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١) على موضوع سن قانون خاص بتكوين الأقاليم وطرق تكوين الإقليم ووضع دستور الإقليم وسلطات الأقاليم. وهذا يكشف عن حرص الأكراد من جانب، وقلقهم وكذلك رغبتهم من جانب الآخر في الحفاظ على مكاسب الحكم الذاتي الذي تمتعوا به منذ العام ١٩٩١م.

وفيما يتعلق بنظام الحكم في العراق، فإن دستور العام ٢٠٠٥م لم يذكر الفيدرالية بشكل صريح، بل اكتفى بعبارة "دولة اتحادية" وكما جاء في المادة (١)^(٣). وعلى الرغم من إن كلمة اتحادية أوسع من كلمة فيدرالية، لأنها قد تتضمن معنى الكونفدرالية أيضاً، إلا أنها وفي كلا الحالتين وبحسب بعض الباحثين قد ضمنت للأكراد حقوقهم السياسية عبر تلك المادة.^(٤)

٢) حدود الإقليم والمناطق المتنازع عليها (المادة ١٤٠):

يصرّ القادة الأكراد، ليس فقط على ضمّ كركوك إلى كردستان، وإنما على الهوية الكردية للمدينة. كما جرت محاولات لترحيل العرب منها، وإحلالهم بالأكراد الذين رحلوا منها في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. ويرون أن المادة (١٤٠) من دستور العراق الدائم تمثل خارطة طريق لحل القضية. في حين تسعى معظم القوى العربية والتركمانية في كركوك إلى جعل المحافظة إقليماً فدرالياً خاصاً.^(٥) وتقضي المادة (١٤٠) بتطبيع الأوضاع في كركوك وإجراء إحصاء سكاني واستفتاء شعبي لتقرير مصيرها، فضلاً عن أراضٍ أخرى متنازع عليها في الموصل وديالى وصلاح الدين، لتحديد رغبة السكان في اللحاق بإقليم كردستان أو البقاء إقليمياً

سادساً: تنظيم سياسة الترددات البثية والبريد.

سابعاً: وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية.

ثامناً: تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان مناسب تدفق المياه وتوزيعها العادل داخل العراق. وفقاً للقوانين والأعراف الدولية.

تاسعاً: الإحصاء والتعداد العام للسكان. للمزيد ينظر: **دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥**.

^١ - قاسم حسن، "تعدد التجارب في النظام الفدرالي"، مجلة ن فكر، العدد الثاني- السنة الأولى، (بغداد- مؤسسة ن فكر للثقافة والإعلام، ٢٠٠٨)، ص ١٢.

^٢ - مجموعة مؤلفين، مآزق الدستور: نقد وتحليل، مصدر سابق، ص ٥٢.

^(٣) - ذكر في المادة (١): "جمهورية العراق دولة اتحادية ومستقلة ذات سيادة كاملة، ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق". للمزيد ينظر: **دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥**.

^٣ - قحطان أحمد سليمان، "الفيدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي"، مجلة المستقبل العربي، العدد (بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ٢٩.

^٤ - أيمن إبراهيم الدسوقي، "هل القومية الكردية انفصالية؟ دراسة حالة كردستان- العراق"، المستقبل العربي، العدد ٣٥٧، (بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ١٣٤.

منفرداً أو مرتبطاً ببغداد، وذلك قبل نهاية عام ٢٠٠٧م. وقد تم تشكيل لجنة عليا لتنفيذ هذه المادة لم تنته من عملها في المدة المحددة دستورياً حتى اللحظة.

وتثير المادة (١٤٠) من الدستور العراقي الدائم إحدى أكثر المشكلات تعقيداً، وذلك لاتصالها بقضايا خلافية أخرى من قبيل الفدرالية والأقاليم والثروات الطبيعية ادارة وتوزيعاً. كما أن حلها يتطلب توافقاً وطنياً واسعاً من شأنه تجاوز عقدة ما يسمى بـ"الصراع حول كركوك"، وحلحلة باقي القضايا الخلافية في الدستور الذي عطل تعديله، إذ كانت المادة ١٤٠ أحد أسباب التعطيل. كما أن نفاذ المدة الزمنية الدستورية المحددة لتنفيذها مع نهاية العام ٢٠٠٧م زاد الأمر تعقيداً، وأدى إلى تعدد التفسيرات والرؤى بشأن مصير هذه المادة، والذي بدا وكأنه يتجه نحو المجهول. من جانب آخر، استثمر بعض القادة الأكراد علاقاتهم الخارجية على الصعيد الدولي، ولاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، من أجل تكثيف الضغوط على الحكومة المركزية لتطبيق المادة (١٤٠) وحسم مصير ضم كركوك لإدارة الإقليم.^(١) كما أستغل الحزبان الرئيسيان في الإقليم قوات البيشمركة التابعة لهما في غياب أي تواجد للقوات الأمريكية (في حينها) في تلك المناطق للتحرك والسيطرة عليها، إذ كانوا منشغلين فعلياً في جهود إبدال العرب الفارين من مناطقهم بالأكراد من مناطق أخرى، وبذلك شرعوا مرة أخرى بتغيير التوازن السكاني في المحافظة لتحقيق سياسة الأمر الواقع.^(٢) ونتيجة لذلك زاد التوتر والشعور بالغبن بين الإثنيات المتواجدة في تلك المناطق.

لدى الأكراد سردية تبدو متماسكة بشأن تاريخ كركوك ومستقبلها، فمن منظورهم تمثل كركوك رمزية تتسم بأهمية كبيرة بوصفها مركزاً اقتصادياً، فضلاً عن ذلك تمثل رمزاً للسيادة الكردية في المنطقة، وتمثل تنويجاً لمشروعهم القومي الذي يسعى إلى وجعل كردستان واقعاً سياسياً وتعبيراً جغرافياً مستقلاً.^(٣)

ويتمثل الموقف الرسمي المعلن للأكراد بشأن كركوك بوصفها مدينة كردستانية تحترم حقوق وهويات أبنائها من العرب والتركمان وتحافظ عليها. فالقيادات الكردية لا تقبل التنازل عن كركوك، معتبرينها حقهم التاريخي، إذ أكد ذلك الموقف السيد مسعود البرزاني رئيس الإقليم: "إن كركوك بالنسبة لنا أشبه بالقلب من الجسم".^(٤) ويزيد على ذلك الرئيس السابق جلال طالباني في إحدى تصريحاته ان: "كركوك قدس أقداس كردستان".

٣) القوانين المتلكنة (مجلس الإتحاد، المحكمة الاتحادية، النفط والغاز):

جاء في المادة (٦٥) من الدستور العراقي انه يتم إنشاء مجلس تشريعي يدعى بـ "مجلس الاتحاد" يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم، وينظم تكوينه وشروط العضوية فيه واختصاصاته، وكل ما يتعلق به بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب. وعلى الرغم ذلك فإن المادة الدستورية تفاصيل وصلاحيات وواجبات مجلس الاتحاد و الذي يوصف بأنه الغرفة الثانية للبرلمان وان من شأنه التخفيف من حدة هيمنة الاغلبية الاثنية العربية في مجلس النواب.^(٥)

١- مصدر سابق، ص ١٣٨.

٢- فيبي مار، مصدر سابق، ص ٢٧-٢٨.

٣- ليام اندرسن وغاريث ستانسفيلد، أزمة كركوك: السياسة الإثنية في النزاع والحلول التوافقية، ترجمة عبد الإله النعيمي، (بيروت- مركز دراسات عراقية، ٢٠٠٩)، ص ١٢١.

٤- د. سامر مؤيد عبد اللطيف، "قضية كركوك: رؤية في الأبعاد الإستراتيجية والحلول المقترحة"، بحث غير منشور، مقدم لجامعة كربلاء- قسم القانون، ٢٠١٠، ص ١٠.

٥- مجموعة مؤلفين، مأزق الدستور: نقد وتحليل، مصدر سابق، ناتان براون، "ملاحظات تحليلية حول الدستور"، ص ٤٦.

إن تأخر إصدار القانون مثل عائقاً ومعرقلاً لتنظيم العلاقة بين الإقليم والسلطة الاتحادية، كما انه يعد مؤشراً واضح الدلالة على توتر واضطراب العلاقة بين القوى العربية والكرديستانية بشكل خاص.

من جانب آخر وفي ذات السياق، جاءت المواد الدستورية الخاصة بالنفط والغاز مبهمة في الغالب ومتناقضة أحياناً. فالنفط والغاز تعود ملكيتهما للشعب العراقي في الأقاليم والمحافظات (المادة ١٠٩)، غير أن إدارة هذه الموارد من "الحقول غير المستغلة" ستتولاها الأقاليم والمحافظات المنتجة، بمسؤولية مشتركة، وكذلك أيضاً، توزيع العوائد طبقاً لنسب السكان (المادة ١١٠).^(١) مما جعل من قضية إدارة النفط والغاز وطرائق توزيع عائداته من أكثر القضايا الخلافية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم على وجه الخصوص. ففي وقت مبكر من تموز ٢٠٠٤م، أبرمت حكومة الإقليم عقداً مع شركة (دي أن أو) النرويجية، الأمر الذي أصبح محط خلاف مع الحكومة الاتحادية لاحقاً، كما واصلت حكومة الإقليم منح امتيازات لشركات نفطية وغازية أجنبية من دون الرجوع لحكومة المركز. وبحلول أيلول ٢٠٠٨م، كانت حكومة الإقليم قد صادقت على نحو عشرين عقداً جديداً مع شركات متنوعة. وقامت أيضاً ببناء خط قصير للأنايب (أربعة أميال) لربطه بالأنبوب العراقي - التركي إلى جيهان. وبهذا تمكن الإقليم من تصدير النفط من دون الرجوع للحكومة الاتحادية.^(٢)

وفي آب/ ٢٠٠٧م، أقرّ برلمان إقليم كردستان قانون النفط والغاز، بهدف المساعدة في تطوير موارد النفط والغاز في الإقليم، والذي يمول ما يقرب من (٩٤%) من ميزانيته. وتعمل الآن في الإقليم تسع وثلاثون شركة نفط من تسع عشرة دولة، إذ وقعت حكومة الإقليم (٦٠) عقداً معها. وتبلغ احتياطات النفط المؤكدة في الإقليم (٤٥) مليار برميل، فيما تتراوح احتياطات الغاز الطبيعي بين (١٠٠ و ٢٠٠) تريليون قدم مكعب. وفي العام ٢٠١٤م، بلغت الطاقة الإنتاجية للنفط (٨٠٠) ألف برميل يومياً بحلول نهاية العام ٢٠١٥م. ولدى الإقليم خططا طموحة للوصول الى مليوني برميل يومياً من انتاج البترول بحلول نهاية العام ٢٠١٩م.^(٣)

في أيلول ٢٠١١م طرح مجلس النواب مشروع تشكيل مجلس النفط والغاز لحل الخلافات العالقة ولتحقيق عدالة في الإدارة والتوزيع، إذ أصرت الحكومة في حينها على أن يترأس المجلس رئيس الوزراء، بينما عارضت الكتل الكردستانية ذلك التوجه، وذهبت كتل نيابية أخرى إلى أن تترأس المجلس شخصية مستقلة وأن يكون ارتباطه بمجلس النواب.^(٤) عندها انطلقت شرارة جديدة لإذكاء الصراع بين قوى السياسية بشأن حيازة الثروة النفطية وإدارتها، وكانت على أوجها بين ممثلي العرب والأكراد.

٤) توزيع الموارد المالية والموازنات العامة:

لا يزال إقليم كردستان يعتمد على الموازنة الاتحادية لدفع رواتب الموظفين وتقديم الخدمات الاجتماعية. لكن بسبب النزاعات حول المناطق المتنازع عليها خارج إقليم كردستان، مثل تصدير كركوك للنفط من دون موافقة بغداد، وعدم تزويد الحكومة الاتحادية بالنفط المستخرج من الإقليم لضمه للموازنة الاتحادية، حجت الحكومة الاتحادية في بداية العام ٢٠١٤م مخصّصات ميزانية حكومة إقليم كردستان، مما ساعد في حدوث أزمة اقتصادية في الإقليم لا تزال مستمرة منذ منتصف العام ٢٠١٥م. وقد

^١ - فيبي مار، مصدر سابق، ص ٧٣.

^٢ - المصدر نفسه، ص ١٠٨.

^٣ - كاوه حسن، "المجتمع المسيّس في كردستان يواجه نظاماً سلطانياً"، (بيروت- مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٥/٨/١٨)، ص ٥. على الرابط الإلكتروني:-

<http://carnegie-mec.org/2015/08/18/ar-61024/ietd>

^٤ - أ.د. سليم الورد، الاستبداد النفطي في العراق المعاصر، (بغداد، دار الجواهري، ٢٠١٣)، ص ١٦٨.

أدى ذلك إلى تأخر دفع رواتب الموظفين ووقف مشاريع تنمية متنوعة. كما نجمت أزمة اقتصادية حادة في إقليم كردستان، إذ نفذت السيولة من المصارف، وتعطلت الحياة الاقتصادية بشكل كبير.^(١)

وتضمنت موازنة البلاد لعامي ٢٠١٥م و٢٠١٦م نصوصاً مشابهة في المادة (١٠) ثالثاً والتي تضمنت: "في حالة عدم إيفاء أي طرفٍ (الحكومة الاتحادية، حكومة إقليم كردستان) بالتزاماته النفطية أو المالية المتفق عليها في هذه الموازنة يكون الطرف الآخر غير ملزم بالإيفاء أيضاً بالتزاماته، نفطية كانت أم مالية".^(٢)

نلاحظ من ذلك أن لغة (التشكيك) هي ما يمثل واقع حال العلاقة بين المركز والإقليم على صعيد العلاقة المالية، بعدما فشل الطرفان الكردي والعربي في مجلس النواب في اقرار القوانين الاقتصادية المهمة مثل قانون توزيع الموارد المالية، وقانون النفط والغاز.

٥) القوات المسلحة (الصلاحيات، التسليح، الإدارة):

منح دستور العراق لعام ٢٠٠٥م الأقاليم صلاحية تكوين حرس خاص بها، إذ جاء في المادة (١٢١) خامساً "تختص حكومة الإقليم بكل ما تتطلب إدارة الإقليم وبوجه خاص إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم كالشرطة والأمن الداخلي وحرس الإقليم".^(٣) وبذلك ترك الباب مفتوحاً لتصورات الأقاليم وقياداتها لتنظيم القوات الأمنية وإدارتها وفق ما ترى وينسجم مع مصالحها وتوجهاتها.

وشكل إصرار حكومة إقليم كردستان على جعل قوات البيشمركة (أو قوة حرس كردستان) وإظهارها كقوة منظمة تتبع مرجعية قيادية واحدة منعزلة عن القوات المسلحة المركزية التابعة للسلطة الاتحادية، عائقاً حقيقياً أمام تكامل تشكيل وبناء القوات المسلحة العراقية وتوزيع أدوارها ووحدة إدارتها وتسليحها.^(٤)

وتمنع حكومة الإقليم دخول القوات المسلحة الاتحادية لمحافظة الإقليم من دون موافقة برلمان كردستان. كما أن وجود وزارتين للدفاع واحدة اتحادية وأخرى تابعة للإقليم أنتج خللاً في مرجعية القيادة والأدوار المناطة بكلٍ منهما وزاد من ارتباك القوات الأمنية في تصديها للتهديدات الخارجية والداخلية.

وعلى صعيد الشأن الداخلي للإقليم لا تزال أجهزة الاستخبارات والأمن والشرطة والبيشمركة حزبية ومالية للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني تعمل منفردة عن الحكومة الاتحادية، كما أظهرت قدرتها على قمع المظاهرات التي استمرت نحو شهرين في العام ٢٠١١م، وهي تبدو مستعدة لاستخدام القوة العسكرية ضد أي معارضة حتى وأن كانت المدنية.^(٥) مما أثار حفيظة المثقفين والناشطين والصحفيين في كردستان.

٦) خلافات متنوعة

لم تتخلص الخلافات العربية الكردية في العراق في النقاط التي سبقت بل تشمل طائفة واسعة من الحساسيات تجاه الدخول والإقامة وحق التملك في إقليم كردستان، وإيضاً الموقف من القضايا الوطنية مثل المصالحة واجتثاث البعث، وملاحقة الهاربين، وتنفيذ حكم الإعدام بحق المدانين، وإيواء الواجهات السياسية للمعارضة المسلحة، والعلاقات الخارجية، بالإضافة إلى التهديد الدائم

^١ - كاوه حسن، مصدر سابق، ص ١٠.

^٢ - موقع جريدة الصباح، نص مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٦، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=100512>

^٣ - دستور العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥، المادة (١٢١) الفقرة الخامسة، مصدر سابق، ص ١٦.

^٤ - مجموعة باحثين، برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال، أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول مستقبل العراق، (بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٢٤٨-٢٤٩.

^٥ - كاوه حسن، مصدر سابق، ص ١٥.

بالاستقلال والانفصال عن العراق حتى بات هذا الامر من الجمل الثابتة على لسان رئيس الاقليم مسعود بارزاني في مؤتمراته الصحفية ولقاءاته السياسية.

ثالثاً: الاقليات القومية والدينية

أقرّ دستور العراق الدائم المسيحيين والايديين والصابئة المندائيين ادياناً وحيدة معترف بها غير الاسلام، كما ان الدستور اقر حقوق الاكراد والتركمان بوصفهما اقلية قومية غير عربية. وعلى الرغم من نصوص دستورية اخرى عامة تقرّ حرية العراقيين في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم، أو اختياراتهم، وايضا اشارة الدستور الواضحة الى حرية الفرد في الفكر والضمير والعقيدة، وممارسة الشعائر الدينية^(١)، وايضا اقرار الدستور بضرورة تمثيل المكونات عند تشكيل المجلس النيابي^(٢)، الا ان دستور العراق الدائم لم يعترف بديانات اخرى موجودة، مثل البهائية، كما انه لم يذكر اقلية مثل الكاثائية وذوي البشرة السمراء (السود)، وغيرها، وهو ما انعكس على القوانين المفسرة للدستور، والتعليمات المرتبطة بها. فلا حصة (كوتا) لأي من الاقليات المذكورة آنفاً، ولا اعتراف بحقهم في ذكر هويتهم في هوية الاحوال المدنية (الجنسية)، أو امتلاكهم للأوقاف مثل أوقاف المسيحيين والايديين والصابئة المندائيين.

ان اهمال الاقليات او عدم الاكتراث بمصيرهم يذكر بأسوأ صفحات تاريخ الأمة العراقية التي فقدت احد اهم مكوناتها في الاربينيات والخمسينيات من القرن الماضي. فقد تعرض اليهود لموجات من التهجير والطرود والقتل والتنكيل بدءاً من (حملة الفرهود في حزيران ١٩٤١م)، حيث فقد العراق اكثر من ١٤٠ الفاً من مواطنيه من عام ١٩٥٢م حتى عام ١٩٥٨م. وبقي في العراق مذاك ٦٠٠٠ يهودي، هاجروا هم ايضاً حتى منتصف السبعينيات حيث اسدل الستار على اكبر الاقليات اليهودية في الشرق الاوسط في العراق، مختتمين أعرق وجود للتاريخ اليهودي في بلاد الرافدين الممتد من السبي البابلي قبل ٢٥٠٠ عام. وواجه اليهود في الاربينيات والخمسينيات والستينيات سياسة اسقاط الجنسية ومصادرة الاراضي والممتلكات ومنعهم من الدراسة الجامعية بقرارات رسمية^(٣). ولم يتبق في العراق حالياً اكثر من ٦ اشخاص فقط من اتباع هذه الديانة، فيما تتمحور مطالب اليهود العراقيين المتواجدين في الشتات حول استعادة الممتلكات، واستعادة الجنسية العراقية، وهي مطالب ابناء الجيل الثالث من يهود العراق في سياق صحوة هوية عربية لليهود الشرقيين (المزراحيين).

ويمكن تلخيص واقع الاقليات الدينية والقومية في العراق، ومرجعياتهم السياسية والدينية وفقاً للآتي:

أ- المسيحيون

يعد المسيحيون حالياً من اهم الاقليات التي تواجه خطر الانقراض في العراق. ولدى المسيحيين طوائف عديدة مثل الارمن والسريان والروم، وينشطون الى ارتوذوكس وكاثوليك. كما ان العراق يضم ايضاً المسيحيين الكلدان واللاتين الكاثوليك، والاقباط والكنيستين الشرقيتين والآثوريين والبروتستانت والانجليكان والسبتيين وكنائس انجيلية اخرى. ويحاول المسيحيون ان يتجاوزوا انقساماتهم الى ١٤ طائفة رسمية واخرى غير رسمية من خلال التوحد ضمن هوية (الكلدو آشورية السريانية)، وهي هوية تجميعية طارئة تكشف حجم الخوف والاستنفار الذي تشعر به الطوائف المسيحية بعد ٢٠٠٣م.

^١- دستور العراق الدائم، المواد ٢، ٤١، ٤٢، ٤٣.

^٢- دستور العراق الدائم، المادة ٤٩.

^٣- د. شموئيل مورية، "يهود العراق: الهجرة القسرية وتلاشي حلم العودة"، الاقليات في العراق: الذاكرة الهوية التحديات، تحرير: سعد سلوم، (بغداد وبيروت، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، ٢٠١٣)، ص ٥١-٧٥.

وتعرض المسيحيون كأغلب الاقليات الدينية الاخرى الى مذابح اهمها احداث سميل في ١٩٣٣م وتجريف ٣٤ قرية لهم اثناء الثورة الكردية من ١٩٦١م الى ١٩٧٥م. كانت اعداد المسيحيين تناهز مليوناً ونصف المليون قبل ٢٠٠٣م، الا ان تلتهم هاجروا خارج البلاد خلال السنوات العشر التي تلت^(١)، خاصة بعد مقتل العشرات من المسيحيين في الاعتداء الارهابي على كنيسة (سيدة النجاة) نهاية عام ٢٠١٠م، فضلا عن تعرض ٦٦ كنيسة اخرى الى اعتداءات مشابهة متفرقة خلال هذه السنوات^(٢).

للمسيحيين الكلدان تمثيل ديني حيث اصبح مار لوييس روفائيل الاول ساكو، بطريركا للكلدان الكاثوليك منذ ٢٠١٣م، وهو عضو مجمع الكرادلة العالمي في الفاتيكان. ويمثل الكلدان سياسيا احزاب عديدة مثل حزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني والمجلس القومي الكلداني. اما الاشوريون فتمثلهم الحركة الديمقراطية الاشورية (زوعا) التي يرأسها النائب في البرلمان العراقي يونادم كنا.

ويواجه المسيحيون مشكلات جمة في العراق اهمها ما يتعلق بطبيعة معتقداتهم الدينية، والصور النمطية التي تربطهم بالاحتلال الامريكي، وغير ذلك.

ب- الايزيديون:

يعد الايزيديون ثاني اكثر الاقليات الدينية عددا في العراق بعد المسيحية. وينتشر الايزيديون في محافظتي الموصل ودهوك بشكل خاص، اذ تقدر اعدادهم ٥٦٠ الفا وفقا لاحصائياتهم نظرا لعدم وجود احصاءات رسمية. ولم يفكر الايزيديون بالتعريف عن هويتهم الا بعد ٢٠٠٣م حيث كان النظام السابق قبل ذلك يسجلهم ضمن القومية العربية، ويطلق عليهم (اليزيديين) نسبة الى يزيد بن معاوية. وتعرض الايزيديون للقتل والتنكيل ايضا منذ العهد العثماني الذي كان يجبرهم على اعتناق الاسلام، او يصدر فرمانات ادت الى مذابح بحقهم في قرن التاسع عشر. اما في العهد الملكي فتعرضوا لحملة قتل عام ١٩٣٥م بسبب رفضهم التجنيد الاجباري. وبين عامي ١٩٧٤م و١٩٧٥م جُرفت ١٣٩ قرية لهم وهجر الالاف. اما بعد ٢٠٠٣م فتعرض الايزيديون الى اضخم هجوم ارهابي حيث قتل ٥٠٠ شخص وجرح المئات في هجوم واحد على مجمع سيباشخدر عام ٢٠٠٧م. وهاجر الالاف من الايزيديين بعد ذلك الى خارج العراق رغم ان الدستور العراقي الدائم اعترف بهم وخصص كوتا لهم في المجالس التشريعية بالاضافة الى اوقاف ضمن الحكومة الاتحادية^(٣). اما بعد سيطرة داعش على الموصل ومناطق اخرى في ٢٠١٤م كان حصة الايزيديين من التنكيل والقتل هي الاكبر، اذ سببت النساء في مشهد مروع وغير انساني وقتل المئات من الرجال.

وللأيزيديين تمثيل روجي يسمى (بابا شيخ) اذ يحتله حاليا (ختو بابا شيخ حجي بابا شيخ رشو) ويعد مسؤولا عن الامور الدينية والتشريعات المتعلقة به. اما التمثيل الدنيوي للأيزيديين فيتمثل بتولي (الامير) تحسين سعيد رئاسة المجلس الروحاني الأعلى للأيزيديين الذي يرفع قراراته للمصادقة النهائية الى (بابا شيخ).

واصبح للأيزيديين بعد ٢٠٠٣م تمثيل سياسي في البرلمان العراقي والحكومة والاقواف للمرة الاولى في تاريخ هذه الجماعة.

ت- الكاكانيون

١- آرا بدليان، "المسيحيون: انحسار الوجود وتحديات الهجرة"، المصدر نفسه، ص ٧٦-٨٥.
٢- وليم وردا، "المسيحيون في اعقاب التغيير في العراق ٢٠٠٣"، المسيحيون في العراق، تحرير: سعد سلوم، (بغداد وبيروت، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، ٢٠١٤)، ص ٣٣٣.
٣- خضر الدوملي، "الأيزيديون: جماعة عريقة في مواجهة حاضر قلق"، الأقليات في العراق: الذاكرة الهوية التحديات، تحرير: سعد سلوم، (بغداد وبيروت، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، ٢٠١٣)، ص ٨٦-١٠٣.

الكاكائية ديانة اخرى يضمها العراق، اذ تتميز بمعتقدات وطقوس خاصة ومميزة. ويتحدث الكاكائيون لغة خاصة بهم ايضا. وموطنهم الرئيس كركوك ومناطق كردستان، حيث تقدر اعدادهم نحو ٢٠٠ الفا. تعرضوا للاضطهاد - وما يزالون- بسبب النفور الاجتماعي منهم، فهم ليسوا مسلمين، لكنهم يعيشون في وسط ذي اغلبية مسلمة. وهم ليسوا شيعة او متصوفين، رغم اتهامهم بذلك في وسط ذي اغلبية سنية. ولم يطالب الكاكائيون حتى الان بأي مطلب او طموح او تمثيل نيابي او حقوق معينة^(١)، وهو ما يشير الى حجم العزلة الاجتماعية والسياسية التي يشعر بها الكاكائيون رغم تغير الاوضاع السياسية بعد ٢٠٠٣م.

ث- المندائيون

اما الصابئة المندائيون فهم اقدم الجماعات الدينية التي عاشت على ارض الرافدين. ويعود وجودهم بحسب المصادر التاريخية الى الاف الاول قبل الميلاد، لكنهم لم يسلموا ايضا من اشكال الاضطهاد على طول التاريخ لا سيما اثناء الحكم العثماني. ووجد المندائيون فسحة من الانفتاح منذ تشكيل الدولة العراقية في العشرينيات مارسوا خلالها حياتهم وطقوسهم. ولم تأخذ هجراتهم طابعا جماعيا واضحا مثل ما حصل بعد ٢٠٠٣م، إذ اصبحوا اهدافا للقتل والخطف والتسليب واغتصاب النساء من قبل الجماعات المسلحة^(٢)، إذ انخفضت اعدادهم من اكثر من ١٠ الاف عام ٢٠٠٣م الى اقل من ١٥٠٠ عام ٢٠١٤م.

يعيش المندائيون في العاصمة بغداد ومدينة العمارة بمحافظة ميسان بشكل خاص، ويتكلمون باللغة المندائية وهي لهجة من لهجات اللغة الآرامية المدرجة ضمن قاموس اليونسكو ضمن اللغات المهددة بالانقراض.

ويهتم المجلس الروحاني الذي يضم جميع رجال الدين المندائيين بالشؤون الدينية لهذه الديانة، ويرأسهم رئيس الطائفة (الكنزاري الشيخ ستار جبار الحلو).

اما سياسيا فقد واجه تمثيل السياسيين تحديات تمثلت بقلّة اعدادهم، وتوزعهم على محافظات البلاد المختلفة، حيث لم يحصلوا على تمثيل في مجلس النواب بدورته الاولى ٢٠٠٦م-٢٠١٠م، الا ان نظام الكوتا قدم حلا فحصلوا على مقعد واحد في الدورات البرلمانية اللاحقة.

ج- البهائيون

وتعد البهائية احدى الديانات الحديثة في العالم المعاصر والمنتشرة في العراق الى جانب الديانات الاخرى. ويصعب تقدير اعدادهم في العراق حاليا بسبب عدم الاعتراف الرسمي بهم وانتشارهم في مناطق مختلفة من البلاد. كانوا يشكلون ٥ آلاف نسمة من اصل ٦٠ الفا سكان بغداد واواخر القرن التاسع عشر. والبهائيون من اصول مختلفة شيعية وسنية ومسيحية ويهودية وديانات وملل ونحل اخرى. كانت الديانة البهائية اقلية معترف بها وفقا لبيان المحاكم رقم ٦ عام ١٩١٧م، وعزز ذلك الاعتراف بهم رسميا في دستور العراق عام ١٩٢٥م. أسسوا جمعية رسمية عام ١٩٣١م، فيما اقرت حقوقهم وزارة الداخلية في دليلها الرسمي الصادر عام ١٩٣٦م. وفي ١٩٥٢م اسسوا مقبرة رسمية وبموافقات اصولية، وكانت الديانة البهائية موجودة في احصاءات ١٩٣٤م و١٩٤٧م و١٩٥٧م و١٩٦٥م^(٣).

لكن انقلاب البعثيين في ١٩٦٣م كانت بداية النهاية بالنسبة للاعتراف الرسمي بالبهائيين، حيث قررت الحكومة الغاء المحافل البهائية ومصادرة ممتلكاتهم، بل حظر النشاط البهائي بقرار رسمي عام ١٩٧٠م، تبعه قرارات بإعدام البهائيين اسوة باعضاء حزب الدعوة الاسلامية والحزب الشيوعي. كما صدرت قرارات بتجميد القيود البهائية في السجلات عام ١٩٧٤م، حيث توقفت دوائر الدولة عن تثبيتهم في الوثائق الثبوتية وحتى الاحصاءات الرسمية. وتقدر اعداد

١- احمد قاسم مفتن، "الكاكائيون: سرية المعتقد ورمزية التعبير"، المصدر نفسه، ص ٢٢١-٢٣٨.

٢- رعد جبار صالح، "الصابئة المندائيون: ثقافة ألفية تحت خطر التلاشي"، المصدر نفسه، ص ١٠٤-١١٩.

٣- علي احمد رشيد، "البهائيون: اقلية دينية تعيش في الظل"، المصدر نفسه، ص ١٢٠-١٣٣.

البهائيين في العراق حالياً بنحو الفي شخص منتشرين بشكل اساس في بغداد والبصرة وديالى والسليمانية واماكن اخرى^(١). وقد حافظ البهائيون على اعدادهم في العراق، بل ان اعدادهم تزداد في تزايد لا سيما بعد اختفاء اجواء الملاحقة الرسمية ضدّهم منذ ٢٠٠٣م. وفي ٢٠٠٧م الغى قسم الجنسية والجوازات قرارات منع البهائيين من الحصول على الجنسية حيث تمكن عدد منهم من الحصول على هويات الاحوال المدنية. لكن ذلك اوقف بكتاب رسمي وسري صادر من الامانة العامة لمجلس الوزراء والذي ارسل الى وزارة الداخلية. ويتضمن الكتاب الرسمي ضرورة العمل بقانون ١٩٧٥م الذي يمنع المسلمين من التحول الى ديانة اخرى، وبما ان البهائيين سجلوا كمسلمين منذ ذلك التاريخ فإنهم لا يتمكنون من تسجيله هويتهم كبهائيين بعد ذلك. ومن الواضح ان هذا الاجتهاد القانوني ينافي نص الدستور العراقي الدائم الذي يكفل حرية الفرد في الدين والمعتقد. وبذلك عاد الحظر بحق البهائيين رسمياً وهو ما يمنعهم من التمتع بالحقوق المدنية والسياسية بشكل علني.

ح- التركمان

اما التركمان فهم ثالث اكبر الجماعات القومية الرئيسية في العراق، وهم يشكلون ٧%-١٠% من سكان البلاد بحسب الاحصائيات. قيل ان تواجدهم على ارض العراق يعود الى ٣٥٠٠ عام قبل الميلاد، في حين ترجح مصادر اخرى وفودهم الى بلاد الرافدين مع دخول الاسلام اليه قبل ١٤ قرناً وفي اوقات وموجات متتالية.

ويعيش التركمان بشكل رئيس في قوس يمتد من تلعفر غرب الموصل وعبر الموصل واربيل وكركوك وطوزخورماتو وكفري وخانقين، وهو شريط يفصل المناطق الكردية عن العربية بشكل خاص.

وانتسب التركمان الى عشائر عربية بعد سياسة النظام قبل ٢٠٠٣م في التطهير العرقي والديموغرافي لاسيما عقب انتفاضة ١٩٩١م. وقبل ذلك تعرض التركمان لمذبحة في كركوك عام ١٩٥٩م راح ضحيتها العشرات، فضلاً عن موجة من التهجير والاعتقال الذي طال المثقفين منهم.

وينشط التركمان الى اغلبية شيعية واخرون سنة ومسيحيين، وبذلك يتبع التركمان في مرجعياتهم الدينية، كل من المراجع الشيعية والسنة والمسيحيين بحسب الانتماء الديني والطائفي. اما سياسياً فإن التركمان يتوزعون على احزاب وتيارات متنوعة بحكم طابع هويتهم الاثنوطائفي. ف"الجبهة التركمانية العراقية" برئاسة ارشد الصالحي (عضو ائتلاف العراقية برئاسة اياد علاوي)، والائتلاف التركماني برئاسة الشيخ محمد تقي المولى (عضو ائتلاف المواطن برئاسة عمار الحكيم)، وحركة الوفاء التركماني برئاسة فرياد عمر عبد الله طوزلو، وحزب العدالة التركماني برئاسة انور بيرقدار، وحزب تركمن ايلي برئاسة رياض صاري كهية، وحزب الحركة القومية برئاسة حسام الدين، والاتحاد الاسلامي لتركمان العراق برئاسة عباس البياتي (عضو حزب الدعوة الاسلامية وائتلاف دولة القانون).

وشغل التركمان مناصب حكومية قليلة في عقد العشرينيات، لكنهم دخلوا البرلمان والحكومة ومجالس المحافظات بتمثيل واسع بعد عام ٢٠٠٣م. ورغم ذلك فإن التركمان مازالوا يشعرون بالغبن في التعامل معهم لا سيما فيما يتعلق بالثقافة التركمانية واطهارها في الاعلام والمناهج^(٢).

خ- الكرد الفيلينيون

^١ - مقابلة مع رئيس مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية سعد سلوم، بتاريخ: ٢٠١٥/١٢/٣.
^٢ - زاهد البياتي، "التركمان: ثالث الجماعات العرقية في العراق"، الأقليات في العراق: الذاكرة الهوية التحديات، تحرير: سعد سلوم، (بغداد وبيروت، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، ٢٠١٣)، ص ١٩٢-٢٠٥.

ويعد الكرد الفيلينيون اقلية عراقية بهوية مركبة. فهم اكراد يتكلمون لهجة خاصة بهم، وينقسمون الى مذهبين شيعي وسني. ورغم ذلك فإن لفظ (الكردى الفيليني) يطلق بشكل اساس على الاكراد الفيليين الشيعة وهم ايرانيو الاصل ومعروفون ايضا بـ(التبعية). ينتشرون في العديد من محافظات البلاد، ويشتهرون في العمل بالتجارة. كانت الضربة الأولى التي تلقفتها هويتهم بفعل قانون الجنسية رقم ٤٢ عام ١٩٢٤م، الذي قسم المواطنين الى تبعية عثمانية واخرى تبعية مكتسبة. وهذا الاجراء عرّض الفيليين الى تبعات فيما بعد، لا سيما بعد اصدار قانون ٤٣ لسنة ١٩٦٣م للجنسية الذي كان اشد وطأة من سابقه. وهكذا بدأت عملية اسقاط الجنسية عن الفيليين وتهجيرهم حيث قدرت اعداد المهجرين منهم في السبعينيات بنحو ٧٠ الفاً، فيما بلغ من اسقطت عنهم الجنسية حتى عام ١٩٧٩م زهاء نصف مليون كردي فيلي. اما اعداد المفقودين جراء حملة الاعتقالات والاعدامات فبلغ عددهم ١٥ الفاً. اما قرار ٦٦٦ لسنة ١٩٨٠م فقد اعتبر الفيليين جزءاً من مشاريع محتملة للتجسس والخيانة والعمالة، ما عرّضهم الى مزيد من مصادرة الاموال والاملاك والتهجير والاعتقال. وبلغت عدد التشريعات الصادرة بحق الاكراد الفيلية نحو ٣٠ قانوناً وقرارات. اما اوضاعهم بعد ٢٠٠٣م فرغم التحسن النسبي، الا انهم مازالوا بلا تمثيل سياسي مستقل، كما انهم لا يخضعون لنظام الكوتا، وذلك لتصارع المكونات الكبرى الشيعية والكردية على ضمّهم ضمن قوائمهم الانتخابية^(١).

د- الشبك

اما الشبك فهي احدى الاقليات التي سكنت العراق منذ خمسة قرون. تقدر اعدادهم نحو ٢٥٠ الفاً، وهم مسلمون وينقسمون الى ٧٠% شيعية فيما يشكل الباقي من السنة. يتكلمون لغة تتميز عن العربية والكردية، ويعيشون بشكل خاص في سهل نينوى. لم يضطروا للنزوح الا بعد ٢٠٠٣م بفعل الهجمات الارهابية التي استهدفتهم. اتهم الشبك الشيعية بالولاء لإيران اثناء الحرب الايرانية العراقية، ما عرّضهم الى الاستهداف، حيث هُجّر اكثر من ٣ آلاف عائلة شبكية وصودرت اموالهم واملاكهم.

وعلى الرغم من مساعي بعض المثقفين والشخصيات العشائرية من الشبك الى بلورة اول كيان سياسي ممثل لهم بعد ٢٠٠٣م تحت عنوان: "تجمع الشبك الديمقراطي"، الا انه بسبب طبيعة لغتهم والاغلبية المذهبية فيهم، تعرضوا لكثير من الضغوط التي شملت مصادرة هويتهم من قبل الشيعة العرب والاكرد معاً، وذلك لأغراض الكسب الانتخابي والسياسي. وبذلك يواجه الشبك تحديات الذوبان في الهويات الكبرى، ما ادى من وجهة نظرهم الى عدم ذكرهم في الدستور العراقي الدائم.

ويسعى الشبك الى تدوين لغتهم بالتعاون مع منظمات دولية، الا ان عدم الاعتراف بلغتهم يقف عائقاً امام الحفاظ عليها. ويطالب الشبك بشكل خاص بإيرادهم ضمن القوميات المعترف بها في الدستور، فضلاً عن ما يترتب على ذلك من تمثيل سياسي مستقل^(٢).

ذ- السود

اما ذوي البشرة السمراء، او السود، اقلية جاؤوا الى العراق أو جيء بهم عبر مراحل متعددة من التاريخ. استقرت صورتهم النمطية في اذهان الناس كعبيد أو أتباع أو بشر من الدرجة الدنيا، وعملوا طوال قرون بأقسى صور الاحتقار والإذلال. وعلى مدى تأريخ العراق المعاصر لا نجد منهم من تبوأ منصباً سياسياً أو عسكرياً رفيعاً. وكان عام ٢٠٠٧م اول تحرك

^١- د. فريدة جاسم داره، "الكرد الفيلينيون: شقاء الهوية المركبة وجراح الذاكرة الجماعية"، المصدر نفسه، ص ١٤٧-

١٦١

^٢- محمد الشبكي، "الشبكي: هوية صغرى تصارع هويات كبرى"، المصدر نفسه، ص ٢٠٦-٢٢٠.

لهم في تأسيس حزب يطالب بحقوقهم، ورغم ذلك لم يحظوا بالاهتمام او الدعوة للمشاركة في الحياة العامة حتى ضمن ائتلافات أكبر^(١).

ويقدر بعض الباحثين اعداد السود في العراق بين ٢٠٠ الى ٢٥٠ الفاً، منتشرين في محافظات البصرة وذي قار وميسان وبغداد^(٢). وليس لهؤلاء حصة (كوتا) في مجلس النواب، او مجالس المحافظات، او حتى على مستوى (مدير عام) -فضلا عن درجات وظيفية اعلى مثل مستشار او وكيل وزارة او وزير - في مؤسسات الدولة العراقية حتى الان^(٣).

وبحلول عام ٢٠٠٧م ولدت اول حركة تمثل السود هي "حركة العراقيين الحرة"، اذ لا يطالبون بأكثر من الانعتاق من ثقل الماضي من خلال الاعتراف بمعاناتهم والغاء النصوص التي يرونها تروج للعنصرية في المناهج الدراسية، والاعتراف السياسي بهم ضمن الأقليات وشمولهم بنظام الكوتا على صعيد المجالس التشريعية على مستوى العراق والمحافظات.

^١ - جلال ذياب، "السود: ذاكرة جريحة وهوية مستعادة"، المصدر نفسه، ص ١٣٤-١٤٦.

^٢ - مقابلة مع رئيس مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية سعد سلوم، بتاريخ: ٢٠١٥/١٢/٣.

^٣ - سعد سلوم، مائة وهم عن الأقليات في العراق، (بغداد وبيروت، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، ٢٠١٥)، ص ٤٧١.